https://www.doi.org/10.34120/0382-048-186-007

البحوث والدراسات

الولايات المتحدة الأمريكية بين الخليج العربي وخليج غينيا: دراسة مقارنة

د. فيصل مخيط أبوصليب*

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى التعريف بمنطقتي الخليج العربي وخليج غينيا، والمقارنة بين هاتين المنطقتين من حيث مواردهما الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي، وأهميتهما الإستراتيجية، واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهما كمنطقتين إستراتيجيتين في العالم. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي، هو: هل يمكن أن تكون منطقة خليج غينيا بديلاً عن منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تحاول الدراسة تحليل العوامل التي تؤهل خليج غينيا للقيام بهذا الدور، والتحديات التي تعوقه ليكون بديلاً عن منطقة الخليج العربي. وتفترض الدراسة أنه على الرغم من مميزات منطقة خليج غينيا من ناحية موقعها الجغرافي الإستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية، فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً لمنطقة الخليج العربي التي تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم. **المنهج:** تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن في سعيها إلى المقارنة بين منطقتي الخليج العربي وخليج غينيا، وفي تحليل العوامل التي يمكن أن تساعد أو تعوق خليج غينيا في أن يكون بديلًا عن الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية، مفادها أنه على الرغم من أهمية العوامل التي تؤهل منطقة خليج غينيا لتكون منطقة إستراتيجية مهمة يمكن أن تغدو بديلاً محتملاً لمنطقة الخليج العربي، وأهمها الاكتشافات النفطية الواعدة فيها، وموقعها الإستراتيجي المتميز - فإنها تعاني في الوقت نفسه

* جامعة الكويت، الإيميل: Drabusulaib@hotmail.com

- تُسلّم البحث في: 2020/7/12، عُدّل في: 2020/8/23، أُجيز للنشر في: 2020/8/24.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص.334

من تحديات وتهديدات أمنية تعوقها عن أن تكون بديلاً لمنطقة الخليج العربي، وأهمها التهديدات الأمنية؛ مثل القرصنة البحرية والإرهاب وعمليات الخطف في مقابل الفدية والعمليات التخريبية في المنشآت النفطية، وتراجع معدلات الإنتاج النفطي، وعدم الاستقرار السياسي في النظم الحاكمة في دولها، والنزاعات الإثنية والعرقية والحروب الأهلية في هذه الدول، ونفوذ القوى الدولية الأخرى في المنطقة، وأهمها فرنسا والصين. **الخاتمة:** سعت هذه الدراسة إلى المقارنة بين منطقتي الخليج العربي وخليج غينيا من حيث الأهمية الإستراتيجية والموارد الطبيعية والإستراتيجية الأمريكية تجاه هاتين المنطقتين. وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أهمية منطقة خليج غينيا ومؤهلاتها، فإنه من الصعب لها أن تكون بديلاً عن منطقة الخليج العربي؛ وذلك لعدة اعتبارات، أهمها التهديدات الأمنية والصراعات الإثنية وعدم استقرار الأنظمة السياسية ووجود القوى الدولية المنافسة، وأهمها فرنسا والصين.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي، خليج غينيا.

المقدمة

تعتبر منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق الغنية بمصادر الطاقة العالمية، وهو ما أكسب هذه المنطقة أهميتها الإستراتيجية الحيوية. وتطل على الخليج العربي دولٌ غنية بالنفط والغاز الطبيعي وتمتلك معظم الاحتياطيات العالمية منهما، وهي السعودية والإمارات والكويت وقطر والعراق وإيران. وجميع هذه الدول، ماعدا إيران، لديها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، هناك منطقة في الساحل الغربي من القارة الإفريقية، وهي خليج غينيا، تعد من المناطق الواعدة في احتياطيات مصادر الطاقة العالمية. وتطل على خليج غينيا دولٌ غنية بمصادر الطاقة، أهمها نيجيريا وأنغولا والغابون وغينيا، ولديها كذلك علاقات جيدة بواشنطن. وثمة قواسم مشتركة بين منطقتي الخليج العربي وخليج غينيا، تسعى هذه الدراسة إلى البحث فيها، وكذلك المقارنة بين الإستراتيجية الأمريكية في كلتا المنطقتين.

عناصر الدراسة

تشتمل عناصر الدراسة الأساسية على ستة أجزاء رئيسية، هي: أهداف الدراسة، والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نفسه، وأهمية الدراسة، وأسئلة الدراسة وفروضها، ومنهج الدراسة، ومصطلحات الدراسة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بمنطقتي الخليج العربي وخليج غينيا.
- المقارنة بين منطقتي الخليج العربي وخليج غينيا من حيث مصادرهما الطبيعية، وأهميتهما الإستراتيجية.
- المقارنة بين إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي وإستراتيجيتها تجاه خليج غينيا.
- تحليل العوامل التي يمكن أن تؤهل أو تعوق منطقة خليج غينيا عن أن تكون بديلاً لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية.

الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة تطرقت لموضوع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة خليج غينيا واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمصادر الطاقة فيها؛ مثل:

دراسة (الضروس، 2015) بعنوان: "التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي". تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين الإستراتيجيتين الأمريكية والفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي. حدد الباحث في هذه الدراسة منطقة الساحل الإفريقي بـ "غرب إفريقيا"، وتضم كلاً من: مالي، غانا، نيجيريا، النيجر، ساحل العاج، بوركينا فاسو، موريتانيا، غينيا، السنغال، غامبيا، بنين، توغو، ليبيريا وسيراليون.

ناقشت الدراسة التصور الأمريكي للأمن في منطقة الساحل الإفريقي بناءً على المحدد الواقعي؛ حيث سعت واشنطن إلى بناء شراكة مع إفريقيا من خلال عدة أمور: بناء قواعد عسكرية في إفريقيا، طرح مشاريع استثمارية واقتصادية فيها، إعادة رسم الخرائط السياسية في إفريقيا ونشر الديمقراطية بناءً على المقاربة الليبرالية. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أخذت العلاقات الأمريكية الإفريقية توجهاً أمنياً؛ حيث طالبت واشنطن الدول الإفريقية بالمشاركة في التحالف ضد الإرهاب والتشديد على أمن الحدود الإفريقية، وكذلك بالتنسيق والتعاون الأمني في تسليم المسلحين.

وأشارت الدراسة إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ عرضت وثيقة الأمن القومي الأمريكي في عامي 2002 و2006 لأهمية منطقة الساحل الإفريقي؛ بوصفها بوابة للقارة الإفريقية، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها ما يتعلق بالثروة النفطية في هذه المنطقة. كما أشارت الدراسة إلى المبادرات الأمريكية ذات البعد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، وأهمها مبادرة "بان ساحل"، ومبادرة "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، ومبادرة "أفريكوم".

في المقابل، تطرقت الدراسة إلى التصور الفرنسي للأمن في منطقة الساحل الإفريقي بناءً على "المحدد التاريخي"؛ حيث أشارت الدراسة إلى الارتباط التاريخي والأيديولوجي والثقافي لفرنسا بمنطقة الساحل الإفريقي. كما ركزت الدراسة على المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، التي ترتكز على البعد التاريخي والأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة التي تتمثل في ثرواتها الطبيعية. لذلك اعتمد التصور الفرنسي للأمن في هذه المنطقة على السعي للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها بعد تنامي التهديدات الأمنية وظهور الحركات المسلحة. وناقشت الدراسة كذلك موضوع التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتنافس بين القوى الكبرى على المصالح في هذه المنطقة. وأشارت الدراسة إلى وجود قواسم مشتركة بين واشنطن وباريس في الساحل الإفريقي، تتعلق بالمصلحة المشتركة في محاربة الإرهاب، كما أن هناك تنافساً بين القوتين في محاولة السيطرة وزيادة النفوذ في هذه المنطقة.

دراسة (بويدة، 2018) بعنوان: "إستراتيجية الأمن الطاقوي الأمريكي تجاه منطقة خليج غينيا". تلقي الدراسة الضوء على أهمية منطقة خليج غينيا بالنسبة لأمن الطاقة الأمريكي. وتشتمل الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية، هي: التعريف بمنطقة خليج غينيا، وتوضيح الأهمية الإستراتيجية لمنطقة خليج غينيا وعلاقتها بأمن الطاقة الأمريكي، والمبادرات التي أعلنتها واشنطن لتعزيز وجودها في هذه المنطقة وتأمين أمن الطاقة لديها. وأشارت الدراسة إلى أن بداية ظهور الدور الأمريكي في هذه المنطقة كان بعد نهاية الحرب الباردة، وبرز بشكل أوضح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وركز الدور الأمريكي في هذه المنطقة على السعي إلى تأمين مصادر الطاقة من هذه المنطقة وتوسيع الاستثمارات النفطية للشركات الأمريكية فيها. وذكرت الدراسة أن إستراتيجية أمن الطاقة تجاه خليج غينيا تحركها شبكة من اللوبي النفطي الأمريكي الذي يتكون من كبرى شركات النفط الأمريكية. كما تطرقت الدراسة إلى المبادرات الأمريكية في المنطقة، التي تعتمد على البعد الأمني والعسكري والاقتصادي؛ مثل مبادرة "الطاقة في إفريقيا" و مبادرة "بان الساحل" و "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" و "الأفريكوم".

دراسة (قاسي، 2014) بعنوان: "الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا". ركزت الدراسة على موضوع الاهتمام الأمريكي بتأمين الإمدادات النفطية من منطقة غرب إفريقيا في ظل الاكتشافات النفطية في الحقول النفطية البحرية والبرية في هذه المنطقة. وأشارت الدراسة إلى تركيز الإستراتيجية الأمريكية على موضوع محاربة الإرهاب في هذه المنطقة وربطه بتأمين الإمداد النفطي منها، من خلال إشراكها بالحرب على الإرهاب لتعميق الوجود العسكري الأمريكي فيها؛ بهدف السيطرة على الموارد النفطية فيها.

دراسة (طالب، 2019) بعنوان: "الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن الأمن النفطي في منطقة خليج غينيا". تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية وهي تعريف مفهوم الأمن النفطي، والأهمية الجيوسياسية لمنطقة خليج غينيا، ودوافع الاهتمام الأمريكي بها. أشارت الدراسة إلى أهم التحديات الأمنية التي تواجه

هذه المنطقة، وفي مقدمتها القرصنة وتهريب الوقود وتجارة الأسلحة والمخدرات وغيرها. وقد لخصت الدراسة دوافع الاهتمام الأمريكي في المنطقة، في محاولة واشنطن مزاحمة نفوذ القوى الدولية الأخرى فيها، وأهمها الصين وروسيا والهند، وكذلك الاستفادة من ثروتها النفطية. وتطرقت الدراسة إلى زيادة الاهتمام الأمريكي في المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر في إطار سعي واشنطن إلى إيجاد مصادر جديدة للطاقة في ظل زيادة التوترات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وميزات نفط خليج غينيا، وأهمها سهولة نقله إلى الأسواق الأمريكية. وأوضحت الدراسة الإستراتيجية الأمريكية تجاه هذه المنطقة، وهي تقوم على ثلاثة محاور رئيسية: اقتصادية وسياسية وعسكرية.

دراسة (Gonzalez, 2016) بعنوان "The Gulf of Guinea: The Future African Persian Gulf". وتتناول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة خليج غينيا من ناحية ثروتها النفطية وموقعها الإستراتيجي، وتستعرض الدراسة بعض الإحصائيات عن الموارد النفطية لنماذج من دول المنطقة؛ مثل نيجيريا وغينيا الاستوائية. كما تتطرق الدراسة إلى المشكلات الأمنية التي تهدد المنطقة مثل القرصنة. وتبحث الدراسة في موضوع التنافس بين القوى الدولية في مجال الطاقة، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وإسبانيا، وتوضح الدراسة التعاون الدولي في هذه المنطقة في موضوع مكافحة الإرهاب والقرصنة. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تحمل عنوان "خليج غينيا: الخليج الإفريقي الفارسي"، (في إشارة إلى الخليج العربي)، فإنها لم تتطرق إلى المقارنة بين منطقتي خليج غينيا والخليج العربي، أو المقارنة بين الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقتين، وهي النقاط التي تختلف فيها دراستنا الحالية عن الدراسة السابقة.

وبصورة عامة، تشترك جميع هذه الدراسات السابقة بتركيزها على نقاط رئيسية، أهمها: توضيح الأهمية الإستراتيجية لمنطقة خليج غينيا، ودوافع الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة، والمبادرات الأمريكية فيها. وهذه الدراسات، على الرغم من أهميتها العلمية، ركزت فقط على البحث في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة خليج غينيا، والإستراتيجية الأمريكية تجاه هذه المنطقة، ولم تبحث في موضوع المقارنة

بين خليج غينيا والخليج العربي والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي النقطة التي تسعى هذه الدراسة إلى التركيز عليها.

أهمية الدراسة

لا توجد دراسات سابقة -بحسب علم الباحث- تطرقت إلى موضوع المقارنة بين الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وأهميتها لمنطقة خليج غينيا ومدى الاهتمام الأمريكي بهاتين المنطقتين الإستراتيجيتين. وبناءً عليه؛ تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها يمكن أن تسهم في إثراء المكتبة والأدبيات العربية بموضوع لم يسبق البحث فيه. كما يمكن أن تزود صناع القرار في منطقة الخليج العربي بدراسة استشراف لمستقبل الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة للقوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء تنامي الأهمية الإستراتيجية لمناطق أخرى استقطبت الاهتمام العالمي، ويمكن أن تكون بديلاً محتملاً لمنطقة الخليج العربي فيما يتعلق بمصادر الطاقة، ومنها منطقة خليج غينيا في الساحل الغربي من القارة الإفريقية؛ حيث تتواتر المعلومات بين فترة وأخرى حول تراجع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وبروز مناطق إستراتيجية أخرى بديلة. وفي فترة سابقة ظهر تساؤل، مفاده: هل تكون منطقة بحر قزوين بديلاً لمنطقة الخليج العربي؟ وهذا ما أثار اهتمام الباحث في محاولة البحث في سؤال بحثي آخر، وهو: هل تكون منطقة خليج غينيا بديلاً لمنطقة الخليج العربي؛ خصوصاً أنها من المناطق الواعدة في مصادر الطاقة وتتمتع بميزات إستراتيجية مهمة؟.

أسئلة الدراسة وفرضها

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

- ما الأهمية الإستراتيجية لمنطقتي الخليج العربي وخليج غينيا؟
- هل يمكن أن تشكل منطقة خليج غينيا بديلاً للولايات المتحدة الأمريكية عن منطقة الخليج العربي؟

وتفترض الدراسة أنه على الرغم من أهمية منطقة خليج غينيا وميزاتها الإستراتيجية المهمة ومصادرها الغنية من الطاقة، فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

المنهج

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، في سعيها إلى المقارنة بين الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي والأهمية الإستراتيجية لمنطقة خليج غينيا، وفي تحليل العوامل التي يمكن أن تسهم في تحول منطقة خليج غينيا إلى بديل محتمل لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو تعوق هذا التحول. وسوف تركز الدراسة على معايير رئيسية للمقارنة بين المنطقتين، في مقدمتها: الأهمية الجيوسياسية والموقع الجغرافي للمنطقتين، وحجم الموارد الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي في المنطقتين، ومميزات نوعية النفط في كلتا المنطقتين، والحالة الأمنية؛ مثل (القرصنة البحرية والإرهاب والنزاعات الحدودية والصراعات الإثنية والفساد والرشوة الدولية)، والوضع الاقتصادي وطبيعة الأنظمة السياسية في كلتا المنطقتين، والنفوذ الأمريكي في كلتا المنطقتين، ودورهما في تحقيق الإستراتيجية الأمريكية.

مصطلحات الدراسة

منطقة الخليج العربي

الخليج العربي هو ذراع مائي لبحر العرب، يمتد من خليج عُمان جنوباً حتى شط العرب شمالاً، ويبلغ طوله نحو 300 ميل. ويطل على مياه الخليج ثماني دول، هي: السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان، وهي الدول التي شكلت في عام 1981 "منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية". كما يطل على مياه الخليج إيران من الجزء الشرقي، والعراق شمالاً. ويفصل الخليج العربي عن خليج عمان ممر ضيق يُعرف بـ "مضيق هرمز"، وهو المنفذ البحري الرئيسي لدول الخليج العربية. وينقسم الخليج إلى ساحلين، أحدهما الغربي وهو العربي، والآخر الشرقي

وهو الفارسي. وكان لهذا الخليج تاريخياً عدة مسميات، أهمها الخليج الفارسي أو خليج فارس والبحر الأدنى. وتعتبر تسمية الخليج محل جدل بين دول الخليج العربية وإيران؛ حيث تصر إيران على تسميته بـ "الخليج الفارسي"، في حين تطلق عليه دول الخليج في الضفة الغربية العربية اسم "الخليج العربي"، وبرز هذا الاسم منذ فترة زمنية طويلة خصوصاً خلال فترة الستينيات من القرن الماضي مع ظهور المد القومي العربي في المنطقة.

وتعتبر دول الخليج من أغنى الدول في الاحتياطي العالمي من النفط والغاز الطبيعي، وخصوصاً السعودية والكويت والإمارات وإيران والعراق وقطر. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى عالمياً من حيث الإنتاج والاحتياطي النفطي. ويقع في شرق السعودية "حقل غوار"، وهو أضخم حقل نفطي في العالم، ويُصنف بأنه حقل "Mega-Giant"، عملاق للغاية. ويبلغ طول هذا الحقل 280 كم وأقصى عرضه 16 كم. ويبلغ عمق بئر النفط في أماكن معينة من هذا الحقل أكثر من 300 متر. واكتُشف هذا الحقل في عام 1948، وبدأ الإنتاج فيه عام 1951. ويحتوي هذا الحقل على احتياطيات نفطية تصل إلى نحو أكثر من ضعف إجمالي الاحتياطيات النفطية في الولايات المتحدة. أما الحقل الآخر "العملاق للغاية" في منطقة الخليج؛ فهو "حقل برقان"في الكويت، وبدأ الإنتاج فيه عام 1938. وتأتي أهمية نفط الخليج العربي من أن الحقلين الوحيدين في العالم اللذين يصنفان بأنهما "Super Giant" "عملاقان" يوجدان في السعودية والكويت (رتليدج، 2006).

وطبقاً لتقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC تملك السعودية احتياطياً نفطياً، يقدر بـ 267 مليار برميل، ويبلغ إنتاجها النفطي 10.3 ملايين برميل يومياً، وهو الأعلى في العالم من حيث الاحتياطي والإنتاج النفطي. في حين تملك دولة الكويت احتياطياً نفطياً، يقدر بـ 101.500 مليار برميل، ويبلغ إنتاجها النفطي 2.7 مليون برميل. وتملك الإمارات العربية المتحدة احتياطياً نفطياً، يصل إلى 97 مليار برميل، وإنتاجاً نفطياً يبلغ 3 ملايين برميل يومياً. وتملك إيران احتياطياً نفطياً يقدر بـ 155.6 مليار برميل، ويبلغ إنتاجها النفطي 3.5 ملايين برميل يومياً (Organization of the Petroleum Exporting Countries, Facts and Figures).

وتتصدر قطر قائمة دول العالم في إنتاج الغاز الطبيعي وتصديره (US Energy Information Administration, Qatar). وهناك ست دول في منطقة الخليج، هي: السعودية والكويت والإمارات وقطر والعراق وإيران، تملك نحو 674 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة من النفط العالمي، بما يعادل نحو 64% من الاحتياطي النفطي العالمي (Klare, 2004). وتشير هذه الأرقام إلى أهمية منطقة الخليج الجيوسياسية بالنسبة للعالم.

وما تزال منطقة الخليج ساحة للتنافس الدولي ومحلاً للأطماع الخارجية؛ نظراً لموقعها الإستراتيجي المتميز وثرواتها الغنية من الموارد الطبيعية ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. ويعتبر الخليج العربي من أهم الممرات المائية التي تؤثر في الاقتصاد العالمي، وطبقاً لإحصائيات الهيئة الأمريكية لمعلومات الطاقة، فإن نحو 15 ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز في مياه الخليج يومياً، وتحمل 21 مليون برميل نفط، وهو ما يعادل نحو 40% من تجارة النفط المحمولة بحراً، وما يقارب 2% من إجمالي حركة التجارة البحرية في العالم. وتتميز منطقة الخليج العربي بموقعها الإستراتيجي المهم؛ حيث تقع في وسط قارات العالم القديم (أوروبا وآسيا وإفريقيا)، وتعدّ ممراً إستراتيجياً مهماً لطرق التجارة العالمية (العجمي، 2006).

منطقة خليج غينيا

مصطلح "خليج غينيا" شاع استخدامه قديماً في شمال إفريقيا وأوروبا، وتم تداول المصطلح في إحدى الخرائط القديمة التي يرجع تاريخها إلى نحو عام 1320 من قبل رسام الخرائط جيوفاني دي كاريجنانو. ومنطقة خليج غينيا أو ما كان يسمى "ساحل الرقيق" هي المنطقة الواقعة أقصى شمال المحيط الأطلسي المداري، ما بين "رأس لوبيز" في الغابون، شمالاً وغرباً، و "رأس النقاط الثلاث" في غانا. ولا يوجد تعريف جغرافي متفق عليه لمنطقة خليج غينيا؛ فهي من الناحية الجغرافية تعد منطقة هلامية القوام، وهناك من يعرفها بأنها المنطقة التي تشمل الجزء الغربي الجنوبي من إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي، وتتجه إلى الداخل في شكل خليج، يتربع على ساحل طوله 3500 كم. كما تُعرف بأنها الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنغولا أو الجزء الغربي للمحيط الأطلسي في

جانبه الإفريقي، الذي ينفرج بشكل أكثر من اللازم ليعتبر خليجاً، كما تُعرف هذه المنطقة أيضاً بساحل المحيط الأطلسي الذي يمتد من السنغال إلى أنغولا. وتضم المنطقة ما يقارب 18 دولة واقعة في غرب إفريقيا ووسطها. ويتضمن خليج غينيا أيضاً خليجين، هما خليج بنين وخليج بيافرا. أما من الناحية المؤسساتية؛ فتضم دول منطقة خليج غينيا ثماني دول، هي الدول الأعضاء في "لجنة خليج غينيا" Gulf of Guinea Commission [GGC]، التي أسست سنة 1999، وتضم: نيجيريا، أنغولا، الكاميرون، الغابون، كونغو برازفيل، جمهورية الكونغو الديموقراطية، غينيا الاستوائية، وساوتومي وبرينسيب (بويدة، 2018؛ قاسي، 2014؛ طالب، 2019).

ومن الناحية الجيوستراتيجية تتمتع منطقة خليج غينيا بمخزون ضخم من المعادن، وتشتهر بتنوع وفير في الغطاء النباتي، ووفرة في الغابات، كما تعد المنطقة مصدراً للمواد الهيدروكربونية في العالم، وملتقى للتجارة والملاحة البحرية لمعظم دول إفريقيا الساحلية، وهذا يرجع إلى أن المنطقة تضم نهرين من أكبر الأنهار في إفريقيا، وهما نهرا النيجر والكونغو اللذان يتدفقان في الخليج؛ ومن ثم هي تشكل ممراً حيوياً للسلع والبضائع. وتعتبر منطقة خليج غينيا موطناً لأهم المعادن الحيوية؛ مثل المنغنيز والنحاس واليورانيوم وخام الحديد والكولتان، إضافة إلى احتواء هذه المنطقة على احتياطيات كبيرة من الذهب والفضة والألماس. وتشترك دول منطقة خليج غينيا في أنها دول نفطية أو واعدة بالإنتاج النفطي، وتعتبر هذه الدول من أبرز منتجي الطاقة في إفريقيا. وحتى سبعينيات القرن الماضي، كانت منطقة شمال إفريقيا تأتي في صدارة مناطق الإنتاج النفطي في القارة، ولكن مع ظهور الاكتشافات النفطية الجديدة، أصبحت منطقة خليج غينيا من أكثر المناطق النفطية الواعدة في إفريقيا وفي العالم. وهو ما جعل الباحثين يطلقون عليها تسمية "الكويت الجديدة" أو "الجنة الجديدة". ويُتوقع لهذه المنطقة أن تصبح في صدارة الحقول البحرية المنتجة للنفط؛ حيث تملك أنغولا أكبر حقل نفطي بحري في العالم وهو "جيروسول" (Girosol) (بويدة، 2018؛ قاسي، 2014؛ طالب، 2019؛ شبانة، 2013).

وبحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (US Energy Information Administration)، وإحصائيات منظمة الدول المصدرة للنفط [OPEC]، فإن نيجيريا

تعتبر أكبر منتج للنفط في القارة الإفريقية؛ حيث تنتج نحو مليون و 600 ألف برميل يومياً من النفط الخام، وتملك نحو 37 بليون برميل من الاحتياطي النفطي، كما تملك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية، وتعتبر خامس أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم. وفي المقابل، تعتبر أنغولا ثاني أكبر منتج للنفط في القارة الإفريقية بعد نيجيريا، وتملك نحو 9.5 بلايين برميل من الاحتياطي النفطي، ولديها عدة مشاريع للإنتاج من حقول نفطية بحرية في العقود المقبلة. أما الغابون؛ فإنها تنتج نحو 213 ألف برميل نفط يومياً، وعانت من انخفاض إنتاجها النفطي إلى نحو الثلث منذ وصولها إلى ذروة الإنتاج في عام 1997، وتنتج الغابون نحو 12 بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وتملك نحو 1000 بليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي. وتملك الكونغو برازافيل 1.6 بليون برميل من الاحتياطي النفطي، وتعتبر من أكبر خمس دول منتجة للنفط في القارة الإفريقية، وتُصدّر 43% من إنتاجها النفطي إلى الصين، و 28% إلى القارة الأوروبية، و 12% إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تملك نحو 3.2 تريليونات قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي (US Energy Information Administration, 2020; OPEC).

هل يكون خليج غينيا بديلاً للولايات المتحدة الأمريكية عن الخليج العربي؟

تسعى الدول المستهلكة للطاقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، باستمرار إلى تنويع مصادر الحصول على موارد الطاقة وإيجاد منافس أو بديل لمنطقة الخليج العربي؛ لأجل تحييد ورقة الطاقة في علاقاتها مع الدول العربية وقضاياها الشائكة، وتقليل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي والحماية لناقلات النفط في أثناء عبورها في منطقة مضيق هرمز. وأدت متغيرات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، أهمها الحظر العربي للنفط في عام 1973، والثورة الإيرانية في عام 1978-1979، إلى خفض تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الدول الصناعية؛ وهو ما أدى إلى ارتفاعٍ في أسعار النفط، واعتمادٍ أكبر من هذه الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي. وسعت القوى الغربية إلى إيجاد بديل لنفط الخليج العربي؛ مثل منطقة بحر الشمال، التي أملت هذه الدول في أنها يمكن أن تكون بديلاً محتملاً لإمدادات الطاقة من

الخليج العربي. ولكن ذلك لم يتحقق؛ لعدم قدرة بحر الشمال على منافسة إمدادات الطاقة من الخليج العربي؛ نتيجة تراجع الاحتياطيات الكامنة في بحر الشمال بعد الاستهلاك الكبير من جانب دول غرب القارة الأوروبية، في حين أن الاحتياطيات الكامنة في الخليج العربي في تزايد مستمر على الرغم من الإنتاج والاستهلاك المتزايدين منها. كما توقع البعض أن تكون منطقة بحر قزوين بديلاً محتملاً لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة والدول الغربية فيما يتعلق بمصادر الطاقة، وأثبتت هذه الفرضية كذلك فشلها لعدم تمكن منطقة بحر قزوين من منافسة منطقة الخليج العربي، التي احتفظت بمكانتها وأهميتها الإستراتيجية (عبدالعاطي، 2014؛ ريتلدج، 2006).

وظهرت في الفترة الأخيرة منطقة أخرى واعدة وغنية بمصادر الطاقة في الساحل الغربي من القارة الإفريقية، وهي منطقة خليج غينيا، التي ركزت عليها القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، في سعيها إلى الاستفادة من ثرواتها النفطية وأهميتها الإستراتيجية، وتنويع بدائلها من مصادر الطاقة، وربما تأهيلها لتكون بديلاً محتملاً لمنطقة الخليج العربي.

مميزات منطقة خليج غينيا

تعتبر منطقة خليج غينيا اليوم المصدر الرئيسي لإنتاج النفط في القارة الإفريقية. وباستثناء منطقة الخليج العربي، فإن برميلاً من كل 4 براميل نفط تُباع في العالم مصدرها خليج غينيا. وأصبحت هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تجذب مصالح رؤوس الأموال العالمية خلال السنوات القليلة الماضية؛ نظراً لميزاتها الاقتصادية والجغرافية والسياسية (Gonzalez, 2016). كما أن منطقة خليج غينيا سجلت أعلى معدل في العالم من حيث سرعة الاكتشافات النفطية الجديدة (Onuoha, 2010)

وقد جعلت زيادة أهمية الإمدادات النفطية لمنطقة غرب إفريقيا وخليج غينيا من هذه المنطقة أولوية جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وزادت الأهمية الإستراتيجية لخليج غينيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر

2001؛ إذ عمقت هذه الهجمات الإرهابية أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ومدى حاجتها إلى النفط المستورد، خصوصاً من المناطق النفطية التقليدية في الشرق الأوسط وهي دول الخليج العربي (قاسي، 2014؛ Onuoha, 2010). وتزامنت أحداث 11 سبتمبر مع وصول إدارة جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض، وهي الإدارة المعروفة بتغلغل تأثير اللوبي النفطي ونفوذه فيها. و" لعلها أكثر الإدارات الأمريكية خضوعاً لسيطرة شركات النفط في تاريخ الولايات المتحدة" (ريتلدج، 2006، ص.25).

ويذكر (Klare, 2004) في كتابه "Blood and Oil" أنه في الوقت الذي وصلت فيه إدارة بوش الابن إلى البيت الأبيض في يناير 2011، كانت الولايات المتحدة تواجه أزمة في الطاقة. ولمواجهة هذه الأزمة، شكّل الرئيس بوش الابن في بداية عام 2001 مجموعة أطلق عليها "The National Energy Policy Development Group [NEPD]"، أو "مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية"، التي عُرفت بـ "Cheney Group"، أو مجموعة تشيني، برئاسة نائب الرئيس الأمريكي حينها ريتشارد تشيني، الذي له خبرة طويلة في القطاع النفطي، وكان الرئيس التنفيذي لشركة هاليبرتون، وهي واحدة من أهم الشركات الأمريكية في قطاع خدمات الطاقة.

وقد التقى تشيني في هذه المجموعة 18 مسؤولاً من ممثلي الشركات النفطية الأمريكية التي كان لها تمويل وتبرعات سخية للحزب الجمهوري؛ لاستشارتهم فيما يتعلق بأزمة الطاقة التي تواجهها الولايات المتحدة (Natta & Banerjee, 2001). وكان من بين الذين التقاهم تشيني في هذه اللجنة، "James Rouse" نائب رئيس شركة "Exxon Mobil"، وهو من الممولين الرئيسين لحملة بوش الانتخابية، و"Kenneth Lay" رئيس شركة إينرون "Enron" النفطية. و"John Brown" الرئيس التنفيذي لشركة بريتش بيتروليوم British Petroleum [BP] (Abramowitz, 2007, p.1-5).

وفي مايو 2001 أصدرت مجموعة تشيني تقريرها بعنوان، "The National Energy Policy"، أو "سياسة الطاقة الوطنية"، الذي لم يكن مستغرباً أن يأخذ في الاعتبار مصالح الشركات النفطية. وركز هذا التقرير على تأكيد خطورة أزمة الطاقة (Energy Crisis) التي تعيشها الولايات المتحدة

الأمريكية، وقدم التقرير بعض الحلول لمواجهة هذه الأزمة. وأشار التقرير إلى أنه في حلول عام 2020، فإن الإنتاج النفطي الأمريكي سوف ينخفض من 5.8 إلى 5.1 ملايين برميل يومياً، في الوقت الذي سيزداد فيه الاستهلاك النفطي الأمريكي من 19.5 إلى 25.8 مليون برميل نفط يومياً. وخلص التقرير إلى أن عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك النفطي يوضح أزمة الطاقة الأمريكية ويقوض الاقتصاد الأمريكي ويهدد الأمن القومي للولايات المتحدة. وأوصى التقرير بضرورة تنويع مصادر الواردات النفطية من مناطق جغرافية مختلفة، وأشار إلى أهمية منطقة غرب إفريقيا التي تعتبر من المناطق التي يجب أن يكون للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية فيها، وذكر التقرير أنه "من المتوقع أن تكون منطقة غرب إفريقيا من المصادر النامية بشكل سريع في تزويد الأسواق الأمريكية بالنفط والغاز الطبيعي"، وأن هذه المنطقة التي تضم دولاً؛ مثل نيجيريا والغابون وأنغولا والكونغو والكاميرون وغينيا الاستوائية، تمثل أولوية في أمن الطاقة القومي (The National Energy Policy, 2001).

وبالفعل أعلنت واشنطن في عام 2007 أن منطقة خليج غينيا تعتبر "منطقة مصالح إستراتيجية"؛ ومن ثم، فإنها تتطلب التدخل العسكري الأمريكي لحماية الموارد فيها (Paterson, 2007). ورأت واشنطن في نفط خليج غينيا فرصة مناسبة لتنويع مصادر حصولها على النفط؛ حيث يقول مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون إفريقيا "Walter Kansteiner": إن النفط الإفريقي أصبح مصلحة إستراتيجية قومية للولايات المتحدة الأمريكية (Onuoha, 2010).

وفي يناير 2002، نظّم "The Institute for Advanced Strategic and Political Studies"، (معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتطورة)، مؤتمراً في العاصمة الأمريكية واشنطن حول الأهمية الإستراتيجية لنفط خليج غينيا للأمن القومي الأمريكي، حضره أعضاءٌ في إدارة بوش الابن؛ مثل مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون إفريقيا "Walter Kansteiner"، وأعضاء في الكونجرس الأمريكي. ونتج عن هذا المؤتمر تأسيس مبادرة، وهي "The African Oil Policy Initiative Group"، أو "مجموعة مبادرة سياسة النفط الإفريقي"، التي أصبحت جماعة لوبي مهمة في الضغط

على الإدارة الأمريكية؛ لأجل التركيز على القارة الإفريقية عموماً وغربها وخليج غينيا على وجه التحديد (Smith, 2010). وأصبحت هذه المبادرة تضم شركات النفط الأمريكية الكبرى التي بدأت في الضغط على الحكومة الأمريكية لتجديد علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط في إفريقيا؛ بغرض تسهيل التجارة والاستثمار، وذلك بغض النظر عن الفساد المتفشي في حكومات هذه الدول (قاسي، 2014).

ودخلت الشركات النفطية الأمريكية؛ مثل إكسون موبيل "Exxon Mobil"، وماراثون، وأميرادا هيس، على خط المنافسة للحصول على امتيازات النفط في خليج غينيا (طالب، 2019). وأصبحت الشركات الأمريكية، الكبرى منها والمستقلة، أكثر نشاطاً في إفريقيا. فعلى سبيل المثال، أصبحت شركة إكسون موبيل ثاني أكبر منتج دولي للنفط في إفريقيا، وقامت الشركة بعمليات التنقيب عن النفط في المياه العميقة، خصوصاً في نيجيريا وأنغولا (قاسي، 2014).

وقامت شركات النفط العالمية؛ مثل إكسون موبيل وشيفرون وتوتال الفرنسية وبريتش بتروليوم، بالتنقيب عن النفط في مياه خليج غينا بعمق 1000 إلى 3000 متر. وتملك شركة إكسون موبيل الأمريكية نسبة تصل إلى 70% من الامتيازات النفطية في غينيا الاستوائية (Gonzalez, 2016). كما قامت شركات النفط الأمريكية؛ مثل (Exxon Mobil, Chevron, Texaco, Amerada Hess, Noble Energy, Kellogg Brown & Root, and Kerr McGee) بزيادة استثماراتها في منطقة خليج غينيا. وعلى سبيل المثال، بين عامي 1993 و 2003 استثمرت شركة تيكساكو Texaco أكثر من 5 مليارات دولار في الصناعات النفطية في هذه المنطقة (Onuoha, 2010).

وتلقت صناعة الغابون النفطية دعماً من شركة أميرادا هيس الأمريكية التي نجحت في بدء الإنتاج في حقل أتورا، إضافة إلى الشركات الأمريكية النفطية الصغيرة؛ مثل سانتافي وأونوكال وماراثون. كما ضخت شركات النفط الأمريكية 18 مليار دولار في الفترة ما بين عامي 2000 و2004؛ بهدف الوصول بالإنتاج الأنغولي إلى 3.2 ملايين برميل يومياً، خصوصاً أن الاكتشافات النفطية أمام سواحل أنغولا التي وصلت إلى أكثر من 20 حقلاً عملاقاً، تُبشّر بوجود احتياطيات

نفطية ضخمة؛ ما يمكن أن يُحوّل أنغولا إلى أحد اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمية. كما حصلت شركة سي أم سي إنيرجي على امتيازات مهمة في الاحتياطيات النفطية في غينيا بيساو، وهذه الشركة مملوكة لوليام ماك كورميك الذي أسهم بـ 100 ألف دولار في احتفالات تسلم بوش الابن للسلطة في البيت الأبيض (عبدالعاطي، 2014).

ويتميز نفط خليج غينيا بميزات، أهمها أنه خفيف الوزن وعالي الجودة ويحتوي على نسبة ضئيلة من المواد الكبريتية؛ ما يوفر عوائد مرتفعة من البنزين، ويجعله مناسباً لطبيعة المنتجات الصناعية الصلبة، وهو ما تفضله المصافي الأمريكية التي تعمل بموجب قوانين بيئية صارمة، ويتمتع نفط خليج غينيا بميزات مهمة للولايات المتحدة الأمريكية، أهمها قرب المسافة بين مناطق النفط في خليج غينيا ومصافي النفط على الساحل الشرقي لأمريكا؛ ما يوفر نفقات الشحن، كما يستغرق نقله مدة زمنية أقل مقارنة بمناطق أخرى، مثل الخليج العربي، ويقع معظم إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا في حقول بحرية؛ ما يعني سهولة شحنه ونقله عبر المحيط الأطلسي إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن أن الحقول البحرية هي بمثابة مناطق معزولة عن الاضطرابات السياسية؛ ما يسهل عمليات التنقيب. كما أن النقل البترولي من منطقة غرب إفريقيا إلى مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية يجنبها المرور عبر قناة السويس وخليج عدن والقرن الإفريقي، وهي ممرات مائية تقع في بؤر الصراعات الإقليمية والدولية (طالب، 2009؛ قاسي، 2014؛ بويدة، 2018؛ الضروس، 2015؛ Gonzalez, 2016).

وفي السياق نفسه، يرى Landers (2004) أن شركات النفط الأمريكية؛ مثل إكسون موبيل وهنت (Hunt)، موجودة بقوة في خليج غينيا، وأن هذه المنطقة جاذبة لشركات النفط الأمريكية أكثر من منطقة الخليج العربي لعدة أسباب، أهمها أن منطقة خليج غينيا أقرب إلى المصافي الأمريكية من منطقة الخليج العربي. كما أن معظم نفط خليج غينيا أخف وزناً من نفط الخليج العربي. إضافةً إلى أن منطقة خليج غينيا تعتبر من المناطق الواعدة في الاكتشافات النفطية، التي يمكن فيها للشركات النفطية الأجنبية امتلاك النفط الذي تقوم باكتشافه، مقارنة بدول الخليج

العربي، التي قامت بتأميم النفط ومنعت شركات النفط الأجنبية من الحصول على ملكية مواردها النفطية الوطنية.

وواقع الأمر، أن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة خليج غينيا لا يرتبط بغناها بالموارد النفطية فحسب، وإنما يعود أيضاً إلى بروزها كملعب إستراتيجي استقطب العديد من القوى الدولية، أهمها الصين وروسيا والهند (طالب، 2019). وتتمتع منطقة خليج غينيا بموقع جغرافي مهم باعتبارها ممراً إستراتيجياً وتجارياً مهماً بين القارة الإفريقية وأوروبا والأمريكيتين، وجذب الموقع الجغرافي المهم لخليج غينيا القوى الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يقع خليج غينيا من الناحية الجغرافية في مقابل المصافي النفطية الأمريكية على الساحل الشرقي لها، وتبلغ المسافة بين خليج غينيا والسواحل الشرقية الأمريكية نصف المسافة بينها وبين الخليج العربي (Onuoha, 2010).

لذلك شرعت الولايات المتحدة، خصوصاً خلال إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، إلى تنفيذ إستراتيجية أمنية وعسكرية، تهدف إلى توسيع شبكة القواعد والتسهيلات العسكرية في هذه المنطقة. فبادرت الإدارة الأمريكية في عام 2002 إلى تأسيس مبادرة "بان الساحل" (Pan-Sahel Initiative)، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في عام 2005، وتأسيس قيادة عسكرية خاصة بها في القارة الإفريقية، وهي ما أطلق عليها "أفريكوم" (AFRICOM) في عام 2007. وتهدف هذه الإستراتيجية الأمنية العسكرية الأمريكية إلى تكثيف التعاون العسكري والأمني مع دول منطقة غرب إفريقيا خصوصاً فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وإيجاد موطئ قدم للوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة. ويعود تأسيس "أفريكوم" إلى سعي الولايات المتحدة إلى الدخول في دائرة التنافس مع القوى الدولية في القارة الإفريقية، وتقليص النفوذ الصيني والفرنسي فيها، خصوصاً مع بروز أهمية الموارد الطبيعية في منطقة غرب إفريقيا، وأهمها النفط واليورانيوم (الضروس، 2015). وقبل تأسيس "الأفريكوم" (AFRICOM) كان لدى البنتاغون خمس قيادات مركزية لحماية المصالح الأمريكية في العالم، وهي: NORTHCOM, SOUTHCOM, CENTCOM, EUCOM, PACOM

(نورثكوم، ساوثكوم، سينتكوم، يوكوم، باكوم). ويقع مقر القيادة المركزية لأفريكوم في مدينة شتاتغورت الألمانية، وتخطط الولايات المتحدة إلى نقل مقر القيادة المركزية لأفريكوم إلى نيجيريا (Onuoha, 2010).

وأبدى الرئيس بوش الابن اهتماماً كبيراً في منطقة غرب إفريقيا، من خلال دعوته إلى البيت الأبيض أحد عشر رئيس دولة من هذه المنطقة، وذلك في عام 2002. وقام وزير خارجيته كولن باول بزيارة كل من أنغولا والغابون، كما قام الرئيس بوش الابن نفسه بجولة إفريقية، في يوليو عام 2003 زار خلالها خمس دول إفريقية، منها نيجيريا والسنغال. كما قام مسؤولٌ كبير في القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا، وهو الجنرال كارلتون فولفورد، بزيارة ساوتومي وبرنسيب في خليج غينيا في يوليو 2002؛ لأجل دراسة مسألة تأمين العاملين في شركات النفط في هذه المنطقة، وإمكانية إنشاء مركز فرعي للقيادة العسكرية الأمريكية فيها على غرار المركز القائم في كوريا الجنوبية. ويظهر اهتمام الرئيس بوش الابن بالقارة الإفريقية من خلال زيارته إليها مرتين خلال إدارته، كانت آخرها في فبراير 2008. وامتد الدعم الأمريكي لدول خليج غينيا إلى تقديم المساعدات العسكرية لها، وحصلت كل من نيجيريا وأنغولا على قدر أكبر من المساعدات، بلغت نحو 180 مليون دولار خلال الفترة ما بين عامي 2004 و2006. كما استمرت إدارة أوباما في الاهتمام بهذه المنطقة؛ حيث قامت وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري كلينتون بزيارة إلى نيجيريا وأنغولا في أغسطس عام 2009، وقدمت إدارة أوباما حينها المساعدات العسكرية لنيجيريا. واستضافت البحرية النيجيرية المناورات البحرية التي شارك فيها نحو 11 دولة، وضمت 36 سفينة بإشراف أمريكي. وخلال إدارة أوباما، دخلت نيجيريا وأنغولا مع الولايات المتحدة في شراكة اقتصادية وسياسية من خلال حوار الشراكة الإستراتيجية (Strategic Partnership Dialogue)، وكان أمن الطاقة أحد المحاور الرئيسية في هذا الحوار (قاسي، 2014؛ عبدالعاطي، 2014؛ طالب، 2019).

التحديات التي تواجه منطقة خليج غينيا

على الرغم من أهمية منطقة خليج غينيا الإستراتيجية وميزات مواردها النفطية، فإن هذه المنطقة تعاني من تحديات وعوائق أمنية خطيرة نتجت من عدم قدرة حكومات هذه الدول على تأمين المعابر البحرية؛ نتيجة تركيز هذه الحكومات على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي؛ ما خلق مجموعة من المهددات، أهمها عمليات "القرصنة" البحرية، والسطو على المواد الهيدروكربونية وتهريب الوقود وتخريب خطوط وأنابيب نقل البترول والغاز، وغيرها من مظاهر الجريمة المنظمة؛ مثل تجارة السلاح والمخدرات. ويرجع هذا الوضع الأمني المتردي في خليج غينيا إلى حالة الفقر بين شعوب هذه الدول، وهشاشة الحكومات واستشراء الفساد فيها والرشوة الدولية، على الرغم من وجود الموارد الطبيعية الغنية؛ إذ إن سوء توزيع الموارد فيها وتهميش السكان جعل كثيراً من الأفراد يلجأ إلى الجريمة، وهو ما نتج عنه تكوّن بيئة ساحلية مضطربة وغير مستقرة. كما أن الحدود المصطنعة التي خلفتها القوى الاستعمارية بين دول خليج غينيا أثارت مشكلات ونزاعات حدودية مستمرة بين هذه الدول؛ مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون. إضافة إلى نشوب نزاعات أهلية داخل هذه الدول؛ كتلك التي شهدتها نيجيريا وغينيا بيساو، وتمرد حركة يونيتا ضد الحكومة في أنغولا في عام 2002 (طالب، 2019).

ويعتقد Lander (2004) بأن منطقة خليج غينيا في غرب إفريقيا تعتبر من المناطق الرئيسية التي يمكن أن تشكل بديلاً لمنطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بالإنتاج النفطي. لكن منطقة خليج غينيا تعاني في الوقت نفسه مشكلات جوهرية، أهمها الإرهاب وانعدام الأمن؛ ما يشكل تهديداً خطيراً لإمدادات النفط. وتتعرض المنشآت النفطية في نيجيريا في منطقة دلتا النيجر إلى عمليات تخريب متكررة من جماعات المعارضة المسلحة (عبدالعاطي، 2014). وتنشط في نيجيريا جماعات إسلامية متطرفة مثل جماعة "بوكو حرام" التي تقوم بأعمال عنف مستمرة في هذه المنطقة. كما تقوم جماعات مسلحة أخرى؛ مثل (The Niger Delta Avengers [NDA], The Niger Delta Greenland Justice Mandate, The Movement for the Emancipation of the Niger Delta [MEND]) بعمليات تخريب مستمرة

للمنشآت النفطية في نيجيريا في سعيها إلى التفاوض مع الحكومة بشأن طرد الشركات النفطية الأجنبية من نيجيريا والاستحواذ على حصة من الإيرادات النفطية في منطقة دلتا النيجر (Vervaeke, 2017).

وتشتهر نيجيريا بزيادة عمليات سرقة النفط من قبل الجماعات المتمردة؛ حيث يُسرق ما يعادل 3 بلايين دولار سنوياً من نفط الشركات الأجنبية في خليج غينيا، ويُباع في السوق السوداء. كما تكثر عمليات اختطاف الأجانب في نيجيريا بغرض الحصول على فدية مالية. وتقوم جماعات متمردة بعمليات تخريب للمنشآت النفطية في نيجيريا، وتمكنت بالفعل من تعطيل إنتاج مليون برميل يومياً من النفط. وقامت شركة رويال دوتش شيل (Royal Dutch Shell) النفطية بتعطيل أعمالها في نيجيريا في عام 2006 (Paterson, 2007). وقامت منظمات (NDA) و (MEND) بتخريب أنابيب النفط في الحقول البحرية في نيجيريا، وقامت في عام 2016 بتفجير المنشآت النفطية لشركة Shell ما تسبب بخسارتها نحو 3 مليارات دولار. وتسببت عمليات تخريب المنشآت النفطية والقرصنة والخطف في مقابل الفدية في تدهور الوضع الاقتصادي في منطقة خليج غينيا وتخوف الشركات الكبرى من الاستثمار فيها؛ ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي داخل هذه البلدان وزيادة نسبة البطالة وارتفاع معدلات الجريمة (Pigeon & Moss, 2020). وأدى الوضع السياسي غير المستقر في هذه البلدان إلى تراجع النشاط التجاري فيها. وعلى سبيل المثال، انخفض العمل التجاري في ميناء كوتونو في بنين بنسبة 70%؛ بسبب سرقة البضائع وانعدام الأمن (Abubakar, 2016).

كما تعاني منطقة خليج غينيا من تهديدات أمنية، تمثلت في عمليات القرصنة البحرية. وتقدر الخسائر الاقتصادية لدول خليج غينيا، بسبب عمليات القرصنة، بين 565 مليون دولار و2 مليار دولار (Osinowo, 2015). وصنف المكتب البحري الدولي (The International Maritime Bureau) خليج غينيا على أنه الساحل الأكثر عنفاً في العالم بعد الساحل الصومالي. وقد وُثقت 21 عملية قرصنة في خليج غينيا في عام 2005، إضافة إلى عشرات الحالات غير الموثقة (Paterson, 2007).

وتعد عمليات القرصنة في خليج غينيا أكثر تعقيداً وتطوراً منها في مناطق أخرى؛ مثل خليج عدن والساحل الصومالي؛ لأن القرصنة في خليج غينيا تقوم على سرقة النفط من ناقلاته البحرية وبيعه مرة أخرى في السوق السوداء؛ وهو ما دعا الرئيس النيجيري محمد بخاري في مؤتمر مكافحة الفساد في لندن في عام 2016 إلى اعتبار النفط الذي يُسرق في عمليات القرصنة ويُباع في السوق السوداء على أنه "Blood Oil" نفط الدم، على غرار اعتبار المجتمع الدولي الألماس الذي يُسرق من مناطق الحرب بأنه غير شرعي ويسمى ألماس الدم (Blood Dimond) (Abubakar, 2016).

وقد شهد عام 2016 زيادة كبيرة في حوادث القرصنة البحرية في خليج غينيا، ما جعل هذه المنطقة تعتبر أخطر منطقة في العالم من حيث الملاحة البحرية. وتعتبر نيجيريا هي النقطة الرئيسية في القرصنة البحرية في إفريقيا. وقد سجلت منظمة غرفة التجارة الدولية (The International Chamber of Commerce) زيادة في حوادث القرصنة في عام 2015 بنسبة 157% في نيجيريا وحدها. حيث شهدت نيجيريا 14 حادث قرصنة في عام 2014، وزادت هذه الحوادث إلى 36 في عام 2015، وتخسر نيجيريا نحو 1.5 مليار دولار شهرياً بسبب حوادث القرصنة وسرقة النفط وتخريب المنشآت النفطية وغيرها من العمليات الإجرامية؛ مثل الخطف في مقابل الفدية (Vervaeke, 2017)، وتخسر نيجيريا من 40 ألفاً إلى 100 ألف برميل نفط يومياً بسبب عمليات سرقة النفط (Osinowo, 2015).

وقد زادت حوادث الخطف البحري في خليج غينيا لتشكل 90% على مستوى العالم، وطبقاً للمكتب البحري الدولي (The International Maritime Bureau)، فإن حوادث الخطف زادت بشكل غير مسبوق في هذه المنطقة، وبنسبة بلغت 50% زيادة في عام 2019 عن العام الذي سبقه. وقد لفتت عمليات القرصنة البحرية في خليج غينيا انتباه العالم منذ بدايات عام 2010، خصوصاً بعد تراجع هذه الحوادث في أماكن أخرى مثل القرن الإفريقي والساحل الصومالي. ويشكل خليج غينيا منطقة جاذبة لهذه العمليات؛ نظراً لما تملكه هذه المنطقة من ثروات غنية بالموارد الطبيعية، إضافة إلى هشاشة دولها وضعف أنظمتها الأمنية والقانونية. ويختلف خليج غينيا عن غيره من الخلجان المعروفة في العالم؛ مثل الخليج العربي وخليج المكسيك

وخليج تايلاند وخليج كاليفورنيا وخليج ألاسكا؛ حيث إن خليج غينيا يعتبر غير معروف وغير متطور على الرغم من ثرواته الطبيعية الغنية، ونتيجة لذلك استغلت عصابات القرصنة هذه الفرصة من ضعف الأمن البحري في هذه المنطقة لزيادة نفوذها وتوسيع نشاطها فيها (Pigeon & Moss, 2020; Abubakar, 2016).

وحقيقة الأمر أن العمليات التي تحدث في خليج غينيا يمكن تصنيفها بأنها "سرقات مسلحة" في البحر، وليست "عمليات قرصنة بحرية"؛ وذلك لأن العمليات التي تحدث في خليج غينيا تكون في المياه الإقليمية لدول خليج غينيا، في حين تُعرّف القرصنة البحرية بأنها العمليات التي تحدث في المياه الدولية؛ ومن ثم، فإن عمليات السرقة دائماً ما تستهدف الناقلات التي تكون محملة بشحنات النفط، وتقوم هذه العصابات بتفريغ حمولات الناقلة من النفط في قوارب صغيرة؛ ومن ثم بيعها في السوق السوداء. وبعد انخفاض أسعار النفط في عام 2014، تغير تكتيك هذه العصابات إلى عمليات الخطف في مقابل الحصول على فدية، ويُستهدف في هذه العمليات ربابنة ناقلات النفط والعاملون في الشركات النفطية الأجنبية. وقد أدت هذه الأوضاع في خليج غينيا إلى استصدار قرارين من مجلس الأمن الدولي في عامي 2011 و 2012، يدعوان إلى تكثيف الجهود الدولية لمواجهة حوادث القرصنة في مياه خليج غينيا (Pigeon & Moss, 2020).

وتعتبر دول خليج غينيا دولاً غير مستقرة وتنتشر فيها الصراعات الإثنية والعرقية بشكل كبير، وتتسم بكثرة الانقلابات العسكرية فيها، وقد أدت الحروب الأهلية في هذه المنطقة إلى مقتل نحو 10 آلاف شخص خلال السنوات العشر الماضية. ووصفت وكالة الأمم المتحدة للإغاثة الدولية "The United Nations Humanitarian Relief" النزاع في الكونغو بأنه "أسوأ أزمة إنسانية في العالم". وفي أنغولا، امتدت الحرب الأهلية فيها 27 عاماً حتى عام 2002، وخلّفت نحو نصف مليون قتيل. وتعتبر نيجيريا من الدول التي يستشري فيها الفساد السياسي والمالي بشكل مؤسسي، وعلى الرغم من ثروتها النفطية الكبيرة، فإن 1% فقط من سكان نيجيريا يسيطرون على نحو 80% من الإيرادات النفطية. وتعد نيجيريا من أسوأ الدول في توزيع الثروة بين المواطنين، ومن بين الدول الخمس العليا في العالم في معدلات الفساد، بحسب تصنيف منظمة الشفافية العالمية (Paterson, 2007).

وتقوم التركيبة الاجتماعية في دول غرب إفريقيا على النظام القبلي والإثني، وتوجد فيها المئات من العرقيات والإثنيات المتصارعة، وقد عمدت القوى الاستعمارية، وخصوصاً فرنسا، إلى اتباع سياسة "فرق تسد" في هذه المجتمعات خلال فترة الاستعمار؛ ما أوجد مجتمعات منقسمة وغير مستقرة في هذه الدول (الضروس، 2015). وفي دول خليج غينيا، وخصوصاً في نيجيريا وهي الدولة الأكبر والأهم، يبرز زعماء الحرب الذين يضعون الولاء القبلي فوق الانتماء الوطني. ويبلغ عدد سكان نيجيريا 133 مليون نسمة، وهي مقسمة ومتصارعة بين الشمال الذي يتركز فيه المسلمون، والجنوب الذي يتركز فيه المسيحيون. وقد أدت أعمال العنف الطائفية في نيجيريا إلى مقتل نحو 10 آلاف شخص منذ عام 1999 (Paterson, 2007).

المقارنة بين الخليج العربي وخليج غينيا

ثمة تشابه بين منطقتي الخليج العربي وخليج غينيا؛ إذ إن كلتا المنطقتين غنية بالموارد الطبيعية ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وهناك منظمة إقليمية تجمع الدول في كل من هاتين المنطقتين الإستراتيجيتين، وهما منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (Gulf Cooperation Council [GCC])، ولجنة خليج غينيا (Gulf of Guinea Commission [GGC]). وفي هاتين المنظمتين هناك دولة رئيسية هي الكبرى في المساحة الجغرافية وعدد السكان والاحتياطي والإنتاج النفطي؛ المملكة العربية السعودية في الأولى، ونيجيريا في الثانية. كما أن كل دول GCC أعضاء في منظمة أوبك ماعدا قطر التي انسحبت مؤخراً، وكل دول GGC كذلك أعضاء في أوبك ماعدا الكاميرون.

وعلى الرغم من أن منطقة خليج غينيا تعتبر من المناطق الواعدة في المخزون الإستراتيجي من النفط الخام والغاز الطبيعي، فإنه عند المقارنة بين الخليج العربي وخليج غينيا في هذا المجال، يبدو جلياً أن كفة الأول هي الراجحة؛ إذ إنه على الرغم من الميزات المهمة لنفط خليج غينيا، فإن معظمه يقع في الحقول البحرية Off Shore، ويوجد النفط على عمق نحو 1000 متر؛ ما يجعل تكلفة استخراجه عالية جداً مقارنة بنفط الخليج العربي، الذي يُعتبر أقل تكلفة وأعلى جودة بسبب

وجود النفط على مسافات قريبة جداً من سطح الأرض مقارنة بالدول الأخرى؛ ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة استخراجه؛ حيث تراوح تكلفة استخراج النفط في دول الخليج العربي بين 4 و6 دولارات في المقابل تبلغ تكلفة استخراج النفط في نيجيريا 30 دولاراً، وفي أنغولا 40 دولاراً (Fact Box-oil Production Cost Estimates by Country, 2009).

ويتفق رتليدج (2006) مع هذا الرأي في أن الشركات النفطية الكبرى، على الرغم من أنها يمكن أن تحصل على فرص استثمارية في منطقة غرب إفريقيا، وتنجح في اكتشاف بعض الحقول النفطية، فإن عمليات الاستكشاف والإنتاج مرتفعة التكاليف، كما أن الصناعة النفطية في هذه الدول تحتاج إلى بنية تحتية مكلفة جداً؛ حيث تعاني دول خليج غينيا من العقبات التقنية والفنية المتمثلة في ضعف البنية التحتية والتكنولوجية اللازمة للتنقيب والإنتاج النفطي، مقارنة مع دول الخليج العربية المتطورة في هذا المجال؛ حيث تسعى دول الخليج العربية إلى تحسين الأجواء الاستثمارية في مجال الطاقة وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية لتطوير صناعات الطاقة (عبدالعاطي، 2014).

ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من الأرقام المبشرة في الاحتياطيات النفطية في منطقة خليج غينيا، فإنه تكفي الإشارة إلى أن الإنتاج والاحتياطي النفطي في السعودية وحدها يفوق الاحتياطي والإنتاج النفطي لدول خليج غينيا مجتمعة، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وهو ما يعطي دول الخليج العربية ثقلها لدى الولايات المتحدة الأمريكية (US Energy Information Administration).

ويشير بعض الخبراء إلى انحدار وشيك في الإنتاج النفطي العالمي ناتج مما يُسمى "العجز الجيولوجي" (Geological Shortage) (رتليدج، 2006). ويذكر Harvey (2003) أن بعض التقديرات النفطية تشير إلى أن المخزون النفطي في العالم وصل إلى مرحلة الذروة، وأنه في الوقت الحالي يمر في مرحلة الانحدار وفي طريقه إلى النضوب، في الولايات المتحدة وفي بحر الشمال وفي روسيا وفي غيرها من المناطق، وأن حقول النفط التي سوف تبقى منتجة لفترة خمسين سنة

إضافية موجودة في السعودية والكويت والإمارات والعراق وإيران. ويقول هارفي: إن الولايات المتحدة تحتاج إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي في سعيها إلى تحقيق الهيمنة العالمية. ويقول: "من يسيطر على الشرق الأوسط، يسيطر على النفط العالمي، ومن يسيطر على النفط العالمي يسيطر على الاقتصاد العالمي" (Harvey, 2003, p.19).

وعلى الرغم من أن نسبة الواردات النفطية من خليج غينيا إلى الولايات المتحدة وصلت في وقت معين إلى نحو 10%، فإن هذه النسبة تراجعت كثيراً في السنوات الأخيرة؛ نظراً لحوادث القرصنة والتخريب في المنشآت النفطية وتعطل الإنتاج النفطي. وطبقاً لإحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وصل استيراد الولايات المتحدة للنفط من نيجيريا في مارس 2004 إلى 39.793 ألف برميل، وفي نوفمبر 2017 إلى 14.093 ألف برميل، ثم بدأ في التراجع الحاد في عامي 2018 و2019. وانخفض في مايو 2020 إلى 1.707 ألف برميل فقط. وهذا التراجع الحاد يرجع إلى تدهور الظروف الأمنية وانخفاض الإنتاج في نيجيريا. وإن كان هذا الأمر بالنسبة لنيجيريا التي تعتبر أكبر منتج ومصدر للنفط في خليج غينيا وإفريقيا، فإن الوضع يعتبر أكثر سوءاً لبقية دول خليج غينيا؛ حيث وصل استيراد الولايات المتحدة من النفط من أنغولا في يوليو 2006 إلى 21.536 ألف برميل، ثم بدأ الاستيراد يتراجع حتى وصل في أبريل 2020 إلى 907 براميل فقط، كما أن الاستيراد توقف نهائياً في بعض شهور عامي 2018 و2019. ووصل الاستيراد الأمريكي من نفط الغابون في سبتمبر إلى 5.798 آلاف برميل، ولكنه انقطع نهائياً خلال عامي 2019 و2020. وتستورد الولايات المتحدة من الكونغو برازافيل نسباً ضئيلة جداً، وانقطع الاستيراد منها في معظم شهور عام 2019. والأمر نفسه بالنسبة لغينيا الاستوائية والكاميرون (US Energy Information Administration).

وفي المقابل، فإن استيراد الولايات المتحدة للنفط من دول الخليج العربية يصل إلى ما يقارب من نسبة 20% من وارداتها النفطية. ووصل في أبريل 2020 إلى (18.314 ألف برميل) (US Energy Information Administration). ولم تشهد دول الخليج العربية المكونة لمجلس التعاون الخليجي انقطاعاً في إنتاجها

النفطي، إلا في فترات محدودة مثل فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت (1990-1991)، وهذا مرده إلى حالة الاستقرار التي تشهدها هذه الدول، مقارنة مع حالة الانفلات الأمني وعدم الاستقرار في خليج غينيا.

كما أن امتلاك دول الخليج العربية للاحتياطي والإنتاج النفطي العالمي الضخم يتيح لها فرصة التأثير السياسي في أسواق النفط العالمية من خلال منظمة أوبك، التي تلعب هذه الدول، وخصوصاً السعودية، دوراً محورياً فيها؛ إذ إن الولايات المتحدة تحتاج إلى السعودية في "أوقات الأزمات" لتعويض النقص في الإمدادات النفطية في السوق العالمي؛ مثل ما حدث خلال توقف الإنتاج النفطي العراقي والكويتي خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991) (Klare, 2004)، أو خلال إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية، والإضرابات العمالية في فنزويلا، والثورة في ليبيا؛ وهو الأمر الذي يجعل من الصعب على الولايات المتحدة الاستغناء عن نفط الخليج العربي أو التقليل من أهميته.

وعلى الرغم من السعي الأمريكي لإحلال بدائل الطاقة المتجددة محل النفط، والتنقيب عن النفط في الأراضي والسواحل الأمريكية، وتصاعد الحديث عن استقلالية الطاقة الأمريكية مع توقعات تقارير بحثية للطاقة بارتفاع احتياطيات الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخريين، والتوقعات بأن يفوق الإنتاج الأمريكي عدداً من الدول المنتجة للنفط، فإنه من المتوقع كذلك أن تبقى الولايات المتحدة في حاجة مستمرة إلى النفط المستورد من الخارج؛ وذلك لأن الإنتاج النفطي الأمريكي لن يفي بحاجاتها المتزايدة من الطاقة، إلى جانب وجود أسباب فنية ومالية تتعلق بسهولة استخراج النفط الخارجي وخصوصاً نفط الخليج العربي، وقلة تكلفته مقارنة بتكلفة استخراجه من الأراضي والسواحل الأمريكية، والرغبة الأمريكية في الاحتفاظ باحتياطياتها من النفط والغاز الصخريين؛ تحسباً لأي تطورات مستقبلية تهدد الإمدادات العالمية من النفط والغاز الطبيعي (عبدالعاطي، 2014).

لذلك فإنه من المتوقع أن تستمر منطقة الخليج العربي في كونها تمثل ثقلاً مهماً في سوق النفط العالمية، وأحد أهم الموردين الرئيسيين لمصادر الطاقة خلال العقود القادمة، على مستوى الإنتاج والاحتياطي العالمي. وإن أمن الطاقة الذي

تسعى إليه الولايات المتحدة سوف يظل مرتبطاً بمنطقة الخليج العربي، وإن التوجه إلى مناطق أخرى، مثل خليج غينيا، لا يعني إنهاء الالتزام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي (عبدالعاطي، 2014).

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنه عند المقارنة بين الظروف الأمنية في خليج غينيا والظروف الأمنية في الخليج العربي، نجد أن عمليات القرصنة البحرية والاختطاف وتدمير المنشآت النفطية والنزاعات العرقية منتشرة في خليج غينيا، كما سبق ذكره، في حين نجد أن الوضع الأمني مستقر بدرجة كبيرة في منطقة الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي)، إذا استثنينا العراق وإيران، وتندر حالات القرصنة البحرية في مياه الخليج العربي مقارنة بما يحدث في خليج غينيا. ولكن هذا لا يعني في الوقت نفسه إغفال حالة التوتر السياسي بين دول الخليج العربية، وخصوصاً السعودية، من جانب، وإيران من جانبٍ آخر، والتهديد الإيراني المستمر بإغلاق مضيق هرمز، الشريان الرئيسي للإمدادات النفطية من الخليج العربي. وكذلك حالة التوتر المستمرة بين الولايات المتحدة التي لها وجود عسكري مكثف في المنطقة، وإيران التي تعارض السياسة الأمريكية ووجودها العسكري في المنطقة. كما لا يمكن أن نغفل أن هذه المنطقة قد شهدت ثلاث حروب رئيسية، وهي الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، وحرب تحرير الكويت في عام 1991، والحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، إضافة إلى الصراع الطائفي المستمر في العراق منذ عام 2003 وتنامي تأثير الجماعات المتطرفة في أراضيه؛ مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية [داعش]، والحرب الداخلية المستمرة في اليمن، والتدخل العسكري الخليجي (خصوصاً من السعودية والإمارات) فيها. ولكن يمكن القول: إن دول الخليج العربية استطاعت -إلى حدّ كبير- احتواء كل التهديدات التي مرت بها، وما زالت أنظمتها السياسية متماسكة وأمنها القومي يتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستقرار.

وبمقارنة الأنظمة السياسية بين المنطقتين، نجد أن دول خليج غينيا تحكمها أنظمة عسكرية جمهورية، تتسم بعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية، في حين نجد أن أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي وراثية

ملكية، تتسم بالاستقرار في الحكم منذ فترات زمنية طويلة، على الرغم من وجود بعض الخلافات الحدودية بينها مثل الخلاف بين السعودية وقطر أو بين قطر والبحرين أو توقف الإنتاج النفطي في المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية.

كما لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه دول الخليج العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، في تحقيق الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بل في العالم كذلك. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية تحديداً، من أهم الحلفاء الإستراتيجيين لواشنطن. ويقول الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق: إن السعودية قامت بدور محوري في دعم الولايات المتحدة في كثير من الأحداث، ومنها مثلاً مساعدة واشنطن في صد النفوذ الشيوعي في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة. وعلى سبيل المثال، ساعدت السعودية إدارة ريغن في تقديم الأموال لثوار الكونترا في نيكاراغوا في تمردهم ضد النظام الشيوعي هناك، عندما كانت هناك محاذير قانونية تمنع الإدارة الأمريكية من تقديم المساعدات المالية للثوار مباشرة (الفيصل، 2020). ولا شك في أن هذا الدور الذي تقوم به السعودية كدولة رئيسية في منطقة الخليج العربي بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في النظامين الإقليمي والدولي، لا يمكن مقارنته بالدور الذي تقوم به دولة رئيسية في منطقة خليج غينيا، مثل نيجيريا، فيما يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنه وبمقارنة طبيعة الظروف المجتمعية والاقتصادية الداخلية بين المنطقتين، نجد أن شعوب دول خليج غينيا تعاني من الانقسامات والنزاعات الداخلية الإثنية والعرقية، ومن تفشي الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد، كما سبق ذكره. وفي المقابل، تتمتع شعوب دول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي) بدرجة عالية من التماسك وغياب النزاعات الداخلية إلى حدّ كبير، وارتفاع المستوى المعيشي ومتوسط دخل الفرد؛ حيث يعتبر المتوسط السنوي لدخل الفرد -في قطر 64 ألف دولار، والإمارات 42 ألف دولار، والكويت 32 ألف دولار- هو الأعلى على مستوى العالم، طبقاً لتقارير

البنك الدولي في عام 2019، في مقابل ما يقارب 2 ألف دولار متوسط دخل الفرد السنوي في أغنى دولة في خليج غينيا، وهي نيجيريا (The World Bank, 2019).

وتعتبر منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تتفرد فيها كقوة دولية منذ الانسحاب البريطاني منها في أوائل السبعينيات من القرن الماضي؛ ومن ثم فإن واشنطن لا تجد مزاحمة من القوى الدولية الأخرى في هذه المنطقة، التي تعتبر منطقة "مغلقة" للنفوذ الأمريكي. أما في حالة خليج غينيا، فإن الاهتمام الأمريكي فيها يعتبر حديثاً نوعاً ما ونفوذها في هذه المنطقة محدود؛ حيث إن هناك قوى دولية أخرى تتمتع بنفوذ تاريخي في هذه المنطقة، وخصوصاً فرنسا، التي لها تاريخ استعماري طويل فيها، وتعتبرها باريس منطقة نفوذ حيوي لها. ويعود الوجود الفرنسي في هذه المنطقة إلى العهد الاستعماري، وبعد استقلال دول هذه المنطقة عن الاستعمار الفرنسي بقيت مرتبطة ارتباطاً أيديولوجياً وسياسياً وثقافياً بالكيان الفرنسي، وغرست فرنسا في هذه المنطقة الروح الفرنكفونية حتى أصبحت تسمى "الساحل الفرنكفوني"، وكونت فيها نخباً سياسية تدين بالولاء لفرنسا. وترتبط فرنسا مع العديد من دول هذه المنطقة باتفاقيات سياسية وأمنية؛ ما يتيح لها التدخل المستمر بشؤونها الداخلية. ولفرنسا وجود عسكري في 5 دول إفريقية، وهي مرتبطة باتفاقيات للتعاون العسكري مع العديد منها (الضروس، 2015).

كما لا يمكن إغفال التغلغل الصيني الاقتصادي عن طريق الشركات النفطية والاستثمارية في هذه المنطقة، وقد تمكنت بكين من إيجاد موطئ قدم لها في منطقة غرب إفريقيا وخليج غينيا في سعيها الحثيث للبحث عن الموارد النفطية، وأصبحت الصين من أكبر موردي النفط في العالم. وأصبح لها نفوذ غير مسبوق في هذه المنطقة عن طريق الفرص التجارية، والمبادرات الدبلوماسية، والشراكات الإستراتيجية (Onuoha, 2016).

وبدأت الصين فعلياً في تنفيذ مشروعها الإستراتيجي الضخم Belt and Road Initiative (مبادرة الحزام والطريق)؛ وذلك لإعادة إحياء طريق الحرير القديم (The Silk Road). وبدأت في خلق أسواق جديدة في آسيا وإفريقيا،

من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وأهمها الطرق، ومشاريع الطاقة، واستثمرت الصين في هذه المناطق نحو 100 مليار دولار. وبدأت مؤخراً في التركيز على منطقة خليج غينيا الغنية بالنفط والموارد الطبيعية. وفي غانا مثلاً، تسيطر الصين على مشروعات الكهرباء ومشروعات البنية التحتية الأخرى التي أنشأتها هناك. وفي بنين، استحوذت شركة صينية "SOE" على مشروع السكك الحديدية. كما قامت الصين بإقراض غانا والنيجر والكاميرون وغينيا الاستوائية وأنغولا، بمبالغ تصل إلى 2.5 مليار دولار، في مقابل الحصول على حصص من الإيرادات النفطية في هذه البلاد. وتقوم الصين بمنح دول خليج غينيا قروضاً مالية في مقابل السيطرة على هذه المنطقة. وتهدف الصين من خلال هذا المشروع إلى تكوين علاقة استعمارية جديدة مع دول خليج غينيا. ولا تضع الصين اشتراطات عند إبرامها للعقود مع دول منطقة خليج غينيا فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان أو الديموقراطية أو الأنظمة الديكتاتورية أو مكافحة الإرهاب. كما تهتم الصين بتنمية قوتها الناعمة في هذه المنطقة من خلال تأسيس 40 مؤسسة ثقافية كونفوشوسية، ومراكز للتعليم. لذلك فإن استمرار الصين في هذه الإستراتيجية في منطقة خليج غينيا يمكن أن يحولها إلى القوة الاستعمارية الجديدة الكبرى في هذه المنطقة؛ ما يؤثر على مصالح واشنطن النفطية والأمنية في المنطقة (Yachyshen, 2020).

وبناءً عليه؛ فإن فكرة استغناء الولايات المتحدة عن منطقة حيوية استثمرت فيها إستراتيجياً لفترة طويلة وانفردت فيها كقوة دولية رئيسية، مثل الخليج العربي، والاستبدال بها منطقة أخرى يتزاحم فيها نفوذ القوى الدولية - تعتبر فكرة غير منطقية ولا تخدم المصلحة الإستراتيجية الأمريكية.

ويعتبر "مبدأ كارتر" (The Carter Doctrine) الذي أعلنه الرئيس جيمي كارتر في يناير 1980 من أبرز المؤشرات على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أعلن أن "أي محاولة من جانب أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تُعتبر تهديداً للمصالح الحيوية الأمريكية وسوف تُواجه بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك الوسائل العسكرية" (Carter, 1980). وحتى قبل مبدأ كارتر، كان هناك "مبدأ نيكسون"

(The Nixon Doctrine)، أو "سياسة العمودين المتساندين (The Twin Pillars Policy)، الذي ركز على منطقة الخليج العربي، واعتمد على إيران الشاه والسعودية في تأمين المصالح الغربية في منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطاني منها في نهاية الستينيات من القرن الماضي. وقبل ذلك كان هناك "مبدأ أيزنهاور" (The Eisenhour Doctrine) في عام 1957 الذي أعطى الرئيس الأمريكي التفويض لتقديم الدعم للدول الحليفة في منطقة الشرق الأوسط في مواجهة النفوذ الشيوعي. واستفادت السعودية من هذه الإستراتيجية الأمريكية في الحصول على الدعم السياسي والعسكري (Klare, 2004). وفي المقابل، لا نجد أياً من "المبادئ الأمريكية" قد ركزت على منطقة خليج غينيا أو حتى على القارة الإفريقية التي يعتبر الاهتمام الأمريكي بها حديث العهد مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

ولا يزال "مبدأ كارتر"، الذي أُعلن في عام 1980، يُمثل القاعدة الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي. وتدخلت القوة العسكرية الأمريكية بالفعل لحماية مصالحها الحيوية في هذه المنطقة، سواء في الحرب العراقية الإيرانية، خلال ما عُرف بـ "حرب الناقلات" (The Tankers War) لحماية ناقلات النفط الكويتية في مياه الخليج العربي، أو في حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1991، أو في الحرب الأمريكية لإسقاط نظام صدام حسين في العراق في عام 2003. ولكنها في المقابل لم تتدخل عسكرياً قط في منطقة خليج غينيا. ويرى Chomsky (2005) أن النفط هو المحرك الرئيس للتدخلات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ويتساءل لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة في الكونغو، على سبيل المثال؟

وفي سعيها لتدعيم مبدأ كارتر، قامت الولايات المتحدة في بداية ثمانينيات القرن الماضي بتأسيس فرقة عمل عسكرية مشتركة سريعة الانتشار في قاعدة ماكديل الجوية، وأعطت الإدارة الأمريكية هذه الفرقة مسؤولية العمليات العسكرية في منطقة الخليج. وطورت إدارة ريغن "فرقة العمل المشتركة" في عام 1983 لتصبح القيادة المركزية "سنتكوم". وكانت إحدى المهام الرئيسية للقيادة المركزية

"سنتكوم" هي حماية الإمدادات النفطية، وعلى الرغم من أن المنطقة المسؤولة عنها هذه القيادة تمتد إلى أكثر من 3 آلاف ميل من مصر غرباً إلى كازاخستان شرقاً، فإن مركز القيادة المركزية "سنتكوم" يركز على منطقة الخليج العربي التي تحتوي على ثلثي الاحتياطيات النفطية العالمية، ويقع فيها أكبر خمسة منتجين للنفط في العالم؛ السعودية والكويت والإمارات والعراق وإيران (Klare, 2004). ومنذ إعلان مبدأ كارتر في عام 1980، أصبح للولايات المتحدة وجود عسكري مكثف في منطقة الخليج، وزاد بعد تحرير الكويت في 1991 والاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، لتصبح القواعد العسكرية الأمريكية منتشرة في الخليج، من العراق والكويت شمالاً وصولاً إلى الإمارات وعمان جنوباً، وتُعتبر القاعدة العسكرية الأمريكية "العديد" في قطر هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط.

ولا شك في أنه عند مقارنة هذه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي والوجود العسكري الأمريكي فيها، بالوجود الأمريكي في منطقة خليج غينيا، نجد أن المقارنة غير متوازنة في هذا الجانب، وأن منطقة الخليج العربي تشكّل ثقلاً إستراتيجياً لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط، يصعب إيجاد بديلٍ عنها. ويعطي الموقع الإستراتيجي المميز لمنطقة الخليج العربي القريب من إسرائيل، وروسيا، والصين - مساحة مهمة للولايات المتحدة لتنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

ولا تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة للولايات المتحدة في ثروتها النفطية فحسب، ولكن في موقعها الجيوسياسي كذلك. ويكفي أن نعرف أن منطقة الخليج العربي أصبحت منذ ثمانينيات القرن الماضي "ثالث منطقة إستراتيجية" من حيث الأهمية الإستراتيجية للولايات المتحدة بعد أمريكا الشمالية ودول حلف شمال الأطلسي (Klare, 2004). كما أن واشنطن ترتبط باتفاقيات عسكرية وأمنية مع كل دول الخليج العربية؛ وهناك دولتان من دول الخليج العربية، وهما الكويت والبحرين، تعتبران "حليفين إستراتيجيين من خارج حلف الناتو" للولايات المتحدة الأمريكية، وهي صفة تعطي للحليف مزايا عسكرية وأمنية وأولوية في الحصول على المعدات العسكرية والتدريب الأمني والعسكري.

ومن جانبٍ آخر، فإنه من خلال وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي التي تحوي معظم الاحتياطي والإنتاج النفطي العالمي، فإنه يمكن لواشنطن احتواء صعود منافسيها في النظام الدولي، وخصوصاً الصين، التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. وتُدرك الولايات المتحدة أن الصين دولة غير منتجة للنفط، وأنه من الصعب عليها أن تتحول إلى قوة عظمى تنافس الهيمنة الأمريكية في العالم دون الوصول للإمدادات النفطية في الخارج، التي يتركز معظمها في منطقة الخليج العربي. لذلك فإن سيطرة الولايات المتحدة على منطقة الخليج العربي وثروتها النفطية تُمكّنها من احتواء نفوذ وتأثير منافسيها في العالم. يقول (Harvey, 2003, p.84): إن "الاحتواء السياسي والعسكري للصين يعتبر ضرورة إستراتيجية للهيمنة الأمريكية العالمية.. والسيطرة على نفط الخليج العربي يخدم المصلحة الإستراتيجية الأمريكية إذا رغبت في تعطيل طموح الصين الجيوسياسي".

وتستورد الصين نحو نصف وارداتها النفطية من الخليج العربي، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة خلال العقود المقبلة. ولا شك في أن الازدهار الاقتصادي الذي تحقق في الصين خلال السنوات الماضية يحتاج إلى كميات كبيرة من النفط المستورد لتمكينها من الحفاظ على نموها الاقتصادي (Hanson, 2008). لذلك يمكن القول: إن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي يمكن أن يسيطر على صعود الصين كقوة عظمى في القرن الحادي والعشرين. ونفط الخليج العربي يسهم بشكل رئيس في محافظة الولايات المتحدة على تفوقها على منافسيها في النظام الدولي. وبناءً عليه؛ فإن المحافظة على تدفق الصادرات النفطية من الخليج العربي والوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة يعتبر من المصالح الإستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة.

وقد سعت الولايات المتحدة خلال إدارة أوباما -على سبيل المثال- إلى تقليل اعتمادها على نفط الخليج العربي، وإلى التحول عن هذه المنطقة إلى آسيا "pivot to Asia" (Obama, 2011). ولكن فعلياً انتهت فترة رئاسة أوباما في البيت الأبيض دون أن تقلل واشنطن من اعتمادها على نفط الخليج العربي، ودون أن

تتخلى عن وجودها العسكري في هذه المنطقة. كما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مراراً منذ توليه الرئاسة بأنه ينوي الانسحاب من منطقة الخليج العربي ويترك مسؤولية الحفاظ على أمنها لدولها من حلفاء واشنطن. ولكن واقع الأمر أن فترة رئاسته في البيت الأبيض قد انتهت دون تحقيق هذه الوعود. ولا يزال الوجود العسكري الأمريكي منتشراً في منطقة الخليج العربي. وهو ما يوضح صعوبة تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم لصالح أي منطقة أخرى.

الخاتمة

وبناءً على كل ما سبق، يمكن أن نستنتج أن فرضية تحول خليج غينيا ليكون بديلاً للولايات المتحدة الأمريكية عن الخليج العربي فرضية غير صحيحة ويصعب تحقيقها. ويمكن القول: إن هذه الدراسة توصلت إلى نتيجة رئيسية مفادها أنه على الرغم من العوامل التي يمكن أن تؤهل منطقة خليج غينيا لتكون منطقة إستراتيجية بديلة لمنطقة الخليج العربي، وأهمها الاكتشافات النفطية الواعدة فيها، وموقعها الإستراتيجي المتميز، فإنها تعاني من تحديات وتهديدات أمنية تعوقها من تحقيق هذا الأمر، وأهمها التهديدات الأمنية؛ مثل القرصنة البحرية وعمليات الخطف في مقابل الفدية والعمليات التخريبية في المنشآت النفطية، وتراجع معدلات الإنتاج النفطي، وعدم الاستقرار السياسي في النظم الحاكمة في دول خليج غينيا، والنزاعات الإثنية والعرقية والحروب الأهلية في هذه الدول، ومزاحمة القوى الدولية للولايات المتحدة فيها؛ مثل النفوذ الفرنسي التاريخي فيها، والنفوذ الصيني الاقتصادي والسياسي المتزايد في هذه المنطقة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة خليج غينيا، سواء من ناحية مواردها الطبيعية الغنية أو موقعها الجيوسياسي المهم، لا يعني البتة أنه يمكن لهذه المنطقة منافسة منطقة الخليج العربي أو أنها يمكن أن تكون بديلاً لها، ولا يعني كذلك قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستغناء عن منطقة الخليج العربي التي لا تزال تحافظ على أهميتها الإستراتيجية الحيوية بالنسبة لواشنطن.

المراجع

بويدة، فاطمة. (2018). إستراتيجية الأمن الطاقوي الأمريكي تجاه منطقة خليج غينيا. *دراسات إستراتيجية*، (27)، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، 34-43.

رتليدج، أيان. (2006). *العطش إلى النفط* (مازن الجندلي، ترجمة). الدار العربية للعلوم.

شبانة، أيمن. (2013). النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد. *مجلة إفريقيا قارتنا*، (2)، 1-2.

الضروس، سمير. (2015). التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي: قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي. *قراءات إفريقية*، (24)، المنتدى الإسلامي، 36-45.

طالب، حفيظة. (2019). الولايات المتحدة الأمريكية والبحث عن الأمن النفطي في منطقة خليج غينيا. *قراءات إفريقية*، (41)، المنتدى الإسلامي، 28-41.

عبدالعاطي، عمرو. (2014). *أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العجمي، ظافر. (2006). *أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية*. مركز دراسات الوحدة العربية.

الفيصل، تركي. (2020، يوليو). *برنامج "الصندوق الأسود"*. موقع "القبس" الإلكتروني، استرجعت في 11 يوليو 2020. https://www.youtube.com/alqabastube

قاسي، فوزية. (2014). الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا. *قراءات إفريقية*، (19)، المنتدى الإسلامي، 37-28.

Abdelatti, A. (2014). *Energy Security in the American Foreign Policy* (in Arabic). The Arab Center for Research and Policies Study.

Abramowitz, S. (2007). Papers details industry's role in Cheney's energy report. *Washington Post,* July 18, 2007. Retrieved on July 2, 2020. www.washingtonpost.com

Abubakar, B. (2016). *Gulf of Guinea Resources, Economy and Development: Yesterday, Today and Tomorrow*. The Secretariat General of the Fisheries Committee for the West Central Gulf of Guinea. www.fcwc-fish.org/publications/documents/studies

Al-Agami, Z. (2006*). The Gulf Security: Its Developments & Dilemmas from the international and Regional Perspectives* (in Arabic). Center for the Arabian Unity Studies.

Al-Daros, S. (2015).The International Perspectives for Security in The African Coast: Comparative Readings Between The American & The French Perspectives (in Arabic). *African Readings*, (24), The Islamic Mountada, 36-45.

Al-Faisal, T. (2020, July). *The Black Box" Program* (in Arabic). Al-Qabas E-site, accessed in: July 11, 2020. https://www.youtube.com/alqabastube

Bouwayda, F. (2018). The American Energy Security Strategy Towards Guinea Gulf, (in Arabic). *Strategic Studies*, (27), Basera Center for Researcher & Consultations, 34-43.

Carter, J. (1980). *State of the Union Address,* Jimmy Carter Library & Museum. www.jimmycarterlibrary.org/documents/speeches.

Chomsky, N. (2005). It is Imperialism, Stupid. *Khaleej Times*. www.chomsky.onfo

Factbox-Oil Production Cost Estimate by Country. (2009). Reuters. July 28, 2009. Retrieved on July 4, 2020. https://www.reuters.com/article/oil-cost-factbox/factbox-oil-production-cost-estimates-by-country-idUSLS12407420090728

Gonzalez, Y. (2016). The Gulf of Guinea: The Future African Persian Gulf. *Brazilian Journal of African Studies, 1*(1), 85-105

Hanson, S. (2008). *China, Africa, and Oil*. Council of Foreign Relations, June 6, 2008. Retrieved on July 3, 2020 from www.cfr.org

Harvey, D. (2003). *The New Imperialism.* Oxford University Press.

Klare, M. (2004). *Blood and Oil.* Penguin Books.

Landers, J. (2004). *African Oilfields: Rewards and Risks*. Energy Bulletin, October 5, 2004. Retrieved on July 2, 2020. www.energybulletin.net

Natta Jr. D., & Banerjee, N. (2002). Top G.O.P Donors in Energy Industry Met Cheney Panel. *The New York Times.* March 1, 2002. Retrieved on June 28, 2020.www.nytimes.com

Obama, B. (2011). *Remarks by President Obama to the Australian Parliament.* The White House, Office of Press Secretary. November 17, 2011. Retrieved on July 10, 2020. https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2011/11/17/remarks-president-obama-australian-parliament

Onuoha, C. (2010). The Geo-strategic of Oil in the Gulf of Guinea: Implications for Regional Stability. *Journal of Asian and African Studies, 45*(3), 369-384.

Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC]. (N.D.). Saudi Arabia, Kuwait, United Arab Emirates, Iran Facts and Figures.

Osinowo, A. (2015). Combating Piracy in the Gulf of Guinea. *African Security Brief,* (30)

Paterson, P. (2007). Maritime Security in the Gulf of Guinea. *JFQ Forum,* (4), 2d quarter 2007, 28-32.

Pigeon, M., & Moss, K. (2020). Why Piracy is growing threats in West Africa's Gulf of Guinea. *World Politics Review.* https://www.worldpoliticsreview.com/articles/28824/in-west-africa-s-gulf-of-guinea-piracy-is-a-growing-threat

Qasy, F. (2014). The African Coast from The American Energy Security: Protection Flow Supplies from Guinea Gulf (in Arabic). *African Readings*, (19), The Islamic Mountada, 28-37

Retledge, A. (2006). *The Thirsty of Oil* (in Arabic) (Mazen Al-Gandaly, Trans.). Al-Dar Al-Arabia llelom, (2006).

Shabana, A. (2013). The African Oil: When The American Policy Move Behind The Resources, (in Arabic). *Africa is Our Continental*, (2), 1-2.

Smith, M. (2010). *Securing Africa: Post 9/11 Discourses on Terrorism.* Routledge.

Taleb, H. (2019). The U.S and Searching for the Oil Security in the Guinea Gulf Region (in Arabic). *African Readings*, (41), The Islamic Mountada, 28-41

The National Energy Policy. (2001). *Report of the National Energy Policy Development Group*. Retrieved on July 5, 2020. https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/energy/2001/index.html

The World Bank. (N.D.). *GPA Per Capita*. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=NG

U.S. Energy Information Administration. (N.D.). *Petroleum and Other Liquids*.

Vervaeke, A. (2017). *Gulf of Guinea: Pirates and other tales.* European Union Institute for Security Studies.

Yachyshen, D. (2020). *The Chinese Scramble for the Gulf of Guinea*. Jan 22, 2020. University of Colorado Boulder. Political Science. College of Arts and Sciences. https://www.colorado.edu/polisci/2020/01/22/chinese-scramble-gulf-guinea

United States of America between the Arabian Gulf and Gulf of Guinea A Comparative Study

Dr. Faisal M. Abu-Suliab*

Abstract

Objectives: This study aims to define the regions of the Arabian Gulf and the Gulf of Guinea and compare the two regions based on their strategic importance, natural resources, and the US strategies toward them. The study seeks to answer a major question: Would the region of Guinea be able to replace the region of the Arabian Gulf as a strategic region for the United States of America? To answer this question, the study analyzes the factors that would qualify the Gulf of Guinea to be a substitute for the Arabian Gulf, and the challenges against doing so. The study hypothesizes that despite the qualifications of the Gulf of Guinea with respect to its geostrategic location and natural resources of oil and natural gas, it would be difficult for this region to replace the strategic importance of the Arabian Gulf. **Method:** The study relies on the comparative analytical approach in an attempt to compare the regions of the Gulf of Guinea and the Arabian Gulf, and analyzes the influencing factors that may help or hinder the Gulf of Guinea from replacing the Arabian Gulf on the US strategic map. **Results:** The study concludes that although there are significant factors that qualify the Gulf of Guinea to be a substitute strategic region to replace the Arabian Gulf, such as its abundant resources of oil and natural gas, and its significant geostrategic location, it suffers from security threats and challenges that make this region an unlikely substitute for the Arabia Gulf. Some of the most important challenges to its stability are the security threats, including overt piracy, kidnapping for ransom, terrorism, de-

*Kuwait University, E-mail: drabusulaib@hotmail.com

- Submitted: 12/7/2020, Revised: 23/8/2020, Accepted: 24/8/2020.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University

To Cite p.334

struction of oil facilities, regression of oil production, ethnic conflicts, civil wars, instability of the political regimes in the states of the Gulf of Guinea, and the presence of the competing powers in this region, including France and China. **Conclusion:** The study concludes that although the strategic importance and the qualifications of the region of the Gulf of Guinea, it would be difficult for this region to substitute the region of the Arabian Gulf. This is because of main obstacles, such as the security threats, ethnic conflicts, instability of the political regimes, and the presence of the competing powers in this region, including France and China.

Keywords: Arabian Gulf, Gulf of Guinea.

د. فيصل مخيط عبدالله أبوصليب، حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، 2009. يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً في قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. ويشغل منصب مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت. الاهتمامات البحثية: العلاقات الدولية، تحليل السياسة الخارجية.

الإيميل: Drabusulaib@hotmail.com

للاستشهاد:

أبوصليب، فيصل. (2022). الولايات المتحدة الأمريكية بين الخليج العربي وخليج غينيا: دراسة مقارنة. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *48*(186)، 293-334.

https://www.doi.org/10.34120/0382-048-186-007

To Cite:

Abu-Suliab, F. (2022). United States of America between the Arabian Gulf and Gulf of Guinea: A Comparative Study. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, 48*(186), 293-334. https://www.doi.org/10.34120/0382-048-186-007